

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/15 (Part I)
29 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية*

الدورة التنفيذية الخامسة عشرة

* هذه الوثيقة عبارة عن نسخة مسبقة من تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة. وستصدر بصورتها النهائية في "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٥" (A/52/15).

.../..

051197 041197 041197 97-28808



المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
	مقدمة
١
.....	الأول - مسائل تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، ناشرة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهياته الأخرى أو متصلة بهذه التقارير والأنشطة
٤١-٤٢
٤٢-٤	(أ) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى
٤٩-٤٣	(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين
٣٧-٣٠	(ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية
٤١-٤٨	(د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقتراحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٢٦ (٤٢-٥) التنمية في أفريقيا
٥١-٤٢	الثاني - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية
٤٩-٤٢	(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين
٥١-٥٠	(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة البحريدة الدولية المعنى بالامتيازات والرهون البحريدة والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة
٥٨-٥٢	الثالث - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (الbind ٤ من جدول الأعمال)
٥٢	(أ) تسمية هيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
٥٨-٥٣	(ب) تسمية منظمتين غير حكوميتين لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

المحتويات (تابع)

<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٧٢-٥٩	الرابع -
	مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)
٦٦-٥٩	(أ) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني
٦٧	(ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات
٧٠-٦٨	(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية
٧١	(د) كتاب وارد من المملكة المتحدة
٧٢	(هـ) الندوة الإقليمية لافريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البُعد الإنساني
٧٦-٧٣	الخامس - المسائل التنظيمية
٧٣	ألف - افتتاح الدورة
٧٤	باء - مكتب الدورة التنفيذية الخامسة عشرة
٧٥	جيم - إقرار جدول الأعمال (البند ١ من جدول الأعمال)
٧٦	DAL - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة (البند ٦ من جدول الأعمال)

المرفقات

<u>المرفق</u>	<u>الأول</u>
	جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس
الثاني -	بيان من الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية (البند ٢(ج) من جدول الأعمال)
الثالث -	الندوة الإقليمية لافريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البُعد الإنساني رسالة من فاس
الرابع -	بيان المستشار القانوني الأقدم في الأونكتاد بشأن المنظمات غير الحكومية (البند ٤(ب) من جدول الأعمال)
الخامس -	الحضور

مقدمة

- عقدت الدورة التنفيذية الخامسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد تألفت الدورة التنفيذية من جلستين هما الجلستان العامتان لمجلس ٨٨٤ و ٨٨٥. ويستنسخ جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة في المرفق الأول أدناه.

الفصل الأول

مسائل تتطلب إجراءً من المجلس في إطار
متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، ناشئة عن تقارير
وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو
متصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

(١) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى

١٠ تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى
٨-٦ تقرير الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و٢١-١٩٦ شباط/فبراير ١٩٩٧

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤. أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى (١/٦ TD/B/44/5-TD/B/COM.1/6) وأيد الاستنتاجين المتفق عليهما الوارددين في المرفق الأول من التقرير.

١١ تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا العالمية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى
٢٢-١٦ تقرير الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و٦ شباط/فبراير ١٩٩٧

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣. أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا العالمية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى (٢/٤ TD/B/44/5-TD/B/COM.2/4) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفق الأول مع العلم بأن مسألة وضع اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة، وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وصلتهما باجتماعات الخبراء الأخرى للجنة ما زالت موضوع مشاورات أخرى يجريها رئيس المجلس.

البيانات التي أدلّ بها بقصد تقرير اللجنة

٤. أشار المتحدث بلسان مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك)، إلى المركز القانوني لاجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة، وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في اعتاب عملية ميدراند التي جرت فيها إعادة هيكلة الآدية الحكومية الدولية للأونكتاد، فقال إن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد أحاطت علماً على النحو الواجب بتقارير الرئيس دعوة عضو في المكتب لاستئناف مشاورات غير رسمية مفتوحة لجميع الوفود المدعوة للتنظر في

الوضع القانوني لمجموعتي الخبراء هاتين. وطالب بأن تتخذ المشاورات أساساً لها الرأي الذي ورد من المستشار القانوني للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧. وبين أن موقف مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو أن مجموعتي الخبراء السالفتي الذكر ما زالتا قائمتين في إطار الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأن صفتهم القانونية تختلف عن صفة المجتمعات الخبراء المنصوص عليها في الفقرة ١١٤ من وثيقة ميدراند الختامية، وأنهما ليستا خاضعين للحد السنوي المتفق عليه لاجتماعات الخبراء التي تنشئها لجان المجلس والبالغ ١٠ اجتماعات.

٥- وأيد ممثل البرازيل بيان المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقال إنه يرى كذلك أن من الأهمية بمكان ضمان أن تكون المشاورات المقترحة مفتوحة وأن تأخذ بعين الاعتبار التام الرأي الذي أعطاه المستشار القانوني للأمم المتحدة بشأن مركز هاتين المجموعتين من الخبراء.

٦- وأعرب ممثل الصين عن تأييد وفده لموقف مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في هذه القضية. وقال إن سلطة الرئيس في عقد مشاورات بشأن مركز هاتين المجموعتين من الخبراء مستمدة من الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة الأولى للجنة ٤. وأشار فيما يتعلق بفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بالذات، إلى أن هذا الفريق أنشأ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ثم إن هذا الفريق قد ذُكر على وجه التحديد في وثيقة ميدراند الختامية. ولذلك فإنه يرى أن هذا الفريق يجب أن يستمر في الوجود بمركزه الأصلي دون تديل. ورحب بالمشاورات غير الرسمية المقترحة.

٧- ولاحظ ممثل هولندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي أن مشكلة التحديد الدقيق لمركز هاتين المجموعتين من الخبراء تعود التقدم في مجالات عمل الأونكتاد ذات الصلة. وأبدى لذلك ترحيبه بالمشاورات المقبلة. وذكر في هذا الصدد أن رئاسة الاتحاد الأوروبي ستؤول بلد عضو آخر ابتداءً من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلا أنه حرصاً على كفالة عنصر الاستمرار في هذه المسألة بالذات، فإن الاتحاد الأوروبي سيتولى تمثيله في المشاورات المنسق الحالي والمنسق المقبل كلاهما.

٨- وقال المتحدث بلسان المجموعة الأفريقية (المغرب) إن مجموعته تؤيد بقوة استمرار وجود هاتين المجموعتين من الخبراء. وأبدى تطلعه إلى المشاورات غير الرسمية، وطلب السماح للمجموعات الإقليمية الأخرى أن تتمثل بمنسقين إن شاءت ذلك.

٩- وأشار ممثل باكستان إلى النواحي الإجرائية للمشاورات المقبلة، وحثّ نائب الرئيس الذي سيجري المشاورات أن يكون مرناً قدر الاستطاعة في دعوة المشاركين. ذلك أنه مع اعترافه بأن الكثرة الزائدة لعدد المشاركين قد تعيق الأمور، يرى أن اتباع نوع من بشأن الاشتراك سيتيح تقدماً أكبر.

٤٣ - تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى (٢٠-٤٤)
قانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (١٩٩٧/١/٢٥)

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٠- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها الأولى (TD/B/44/2-TD/B/COM.3/4) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفقين الأول والثاني من التقرير.

**٤٤ - مناقشة عن سير عمل الآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد، لا سيما للجان
واهتمامات الخبراء ، منذ الأونكتاد التابع**

١١- لاحظ الأمين العام للأونكتاد أن الخبرة المكتسبة حتى الآن من الجولة الأولى للجان غير كافية للخلوص إلى استنتاجات قاطعة بشأن كيفية سير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وذكر أن المعلومات المتاحة في هذه اللحظة غير مكتملة وقد لا تعطي إلا صوراً جزئية مما لا يمكن المجلس من الوصول إلى استنتاجات سليمة أو إبداء حكم على أداء اللجان. وأضاف أنه ما يرجح يتلقى مشورة قيمة وتعليقات كتابية استجابة لطلبه الحصول على تقييمات لأداء الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأنه على هداها يقترح منهجية تنسج للمجلس وقتاً لإجراء مناقشة مثمرة لهذه المسألة. وهذه المنهجية تتضمن العناصر التالية:

(أ) أن يطلب إلى جميع رؤساء الاجتماعات أن يقدموا تقييماتهم الشخصية لتجاربهم في إدارة عمل اللجان أو أفرقة الخبراء التي يرأسونها، وأن تستدرر منهم اقتراحات لتحسين أو تغيير النهج المعتمدة.

(ب) أن تبذل محاولة لإجراه تقييم رشيد وذكي لأفرقة الخبراء وذلك بأن تؤخذ بعين الاعتبار الردود التي ترد على الاستبيان الذي تعدد الأمانة للخبراء عن تقديرهم الشخصي للأداء. وعن طريق الربط الشبكي والاتصالات تحاول الأمانة أن تستدرر المعلومات اللازمة وأن تكفل أن يكون أمام كل اجتماع للخبراء في المستقبل استبيان عن جميع النواحي ذات الصلة بالعمل الذي يضطلع به. وسوف تلتمس آراء الخبراء والوفود، مدعومة بالتحليل الاحصائي، عن قضايا عامة مثل التوازن في توزيع الخبراء، و اختيار المواضيع المشمولة، وتنظيم الاجتماعات ومجموعات النقاش، وما إذا كانت المواضيع قد بحث بها مستفيضاً أم يلزم متابعة البحث، وطبيعة الاستنتاجات والتوصيات والنتائج.

(ج) فإذا ما جمعت الأمانة هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات التي لديها من قبل، تنسى إجراء مناقشة مجانية تؤخذ فيها بعين الاعتبار الدروس المستفادة. ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق عملية غير رسمية تقود إلى استعراض منتصف المدة وأو في مناقشات تدور في دورة تنفيذية للمجلس، ولكن عملية التقييم يجب أن تكون عملية تدريجية مدرومة بمساهمات كتابية وفقاً للمنهجية التي اقترحها.

١٢- وللاحظ رئيس لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (فرنسا) أن المناقشات اثناء الدورة الأولى للجنة ١ قد اتسمت بقدر مفرط من العناية بالوسائل الإجرائية، وخاصة فيما يتعلق باختيار المواضيع التي تكلّف بها اجتماعات الخبراء. وكانت النتيجة أن المواضيع دققت إلى حد مفرط في بعض الأحيان، ولم

ترتبط الرابط المتنفس بجدول أعمال الدورة الثانية للجنة، ولم تكن دائماً ذات صلة ظاهرة بالاحتاجات وعمل الأونكتاد في المستقبل. ورأى أن المناقشة الموضوعية كانت أجمالاً مخيبة للأمال، لأنها لم تنته إلى نتيجة قاطعة، وأن من المستبعد أن تساهم في رسم السياسة العامة في البلدان الأعضاء. ولا شك أن بند جدول الأعمال كانت فضفاضة جداً فترتب على ذلك أن الوفود لم تضم في جميع الأحوال خبراء من النوع الذي كان يمكن أن يخوض غمار مناقشة أجدى. وهو يخشى أن اللجان إذا تركت لتؤدي وظيفتها في "دائرة مغلقة" حيث ينصرف اهتمامها الأكبر إلى تنظيم عملها المقبل، فإن ذلك سيضر إسراها بالغاً بقدرة الأكملية الحكومية الدولية الجديدة على الوفاء بالولاية التي أعطاها لها الأونكتاد التاسع. ومن ثم فإن ثمة تغييرات كبيرة أصبحت ضرورية وعاجلة.

١٣- وفي الوقت نفسه، فإن الجولة الأولى لاجتماعات الخبراء كانت مسرحاً لمناقشات شديدة وكانت خالصة، في معظمها، من الاعتبارات السياسية أو الإجرائية. وقد طرحت أفكاراً شديدة، واقتصرت أعمالاً يصح أن يضطلع بها الأونكتاد في المستقبل. ومن الأساس الآن الاستفادة على خير وجه من اقتراحاتها.

١٤- وطرح رئيس اللجنة، للنظر في إطار السعي إلى الارتقاء بأداء اللجان وضمان ارتباطها ارتباطاً سليماً باجتماعات الخبراء والمجلس، الأهداف والحلول المبدئية التالية:

(أ) أن تكون البنود الموضوعية في جدول الأعمال متصلة بمسائل من مسائل الساعة تكون لها طبيعة خصوصية فيصبح متظراً لها أن تجذب خبراء في السياسة الاقتصادية.

(ب) ينبغي الاستمرار في اللجوء إلى عقد اللقاءات، التي يتقدم فيها خبراء خارجيون بعروض عن تجاربهم وطرح فيها حلول ملموسة تكون لها طبيعة خصوصية وتغلب فيها الصبغة التقنية. وفي الوقت نفسه ينبغي الحرص على إقامة صلة وتفاعل مرضي بين مع المناقشة الحكومية الدولية التقليدية.

(ج) من الأساس أن تستمد اللجان القصى فائدة من اجتماعات الخبراء وأن تستخدم هذا "الأصل" في اختيار المواضيع لاجتماعات الخبراء المقبلة. وفي هذا الصدد قد يحمل بكل لجنة أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي خلاف خبرائها هي. وسيكون أمر وبيلاً أن ترك أي لجنة انتظاراً مؤداه أنها لا تستفيد من عمل اجتماعات خبراء تكون هي بنفسها التي دعت إلى عقدها: والمرة يستطيع تصور الآخر المشيط الذي يمكن أن يتركه ذلك على مساعدة الخبراء في تلك الاجتماعات.

(د) على المرء أن يحاول استنباط مواضيع لاجتماعات الخبراء تكون بسيطة ومحضة بدقة وذات صلة بقضايا الساعة، وتكون متجاوية مع الاحتاجات الإنسانية للدول الأعضاء بغية اجتذاب خبراء رفيعي المستوى.

(هـ) ينبغي الاستفادة بالقدر المعقول، وإن يكن بحكمة وفعالية، من المشاورات الأولية ووثائق الأمانة في عملية التحضير لاجتماعات الحكومة الدولية.

(و) ينبغي الحفاظ على السلطات الإدارية لمكتب المجلس عند اجتماعه في دورة غير مدددة.

(ز) ينبغي بذل محاولة لإيجاد درجة من التماستك بين الدورات الموضوعية للمجلس ودورات اللجان، ولتمكين الخبرة المتوفرة في اجتماعات الخبراء من الوصول إلى المجلس، وبالعكس للسماع للجان بأن تأخذ بعين الاعتبار مداولات المجلس.

١٥- وقال رئيس لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (كوزتاريكا) إن المناقشة في اللجنة ٢ كانت سريعة التحرك وفي الصميم. فالمواضيع قد اختيرت اختياراً حسناً وظلت تستحوذ على اهتمام المشاركين. ولكنه يود أن يشير إلى جانبين قابلين للتحسين:

(أ) فيما يتعلق بعمل اللقاءات كانت المساهمات الفردية عالية المستوى وشيقة، ولكن ظهرت مشكلة عامة تنصب على الوقت الذي تستغرقه هذه اللقاءات، فقد كان هذا الوقت طويلاً بالقياس إلى الوقت المتاح لمناقشة الحكومية الدولية. ثم أن عمل اللجان يمكن إثراوه إذا تم بعد اللقاء إجراء تحليل لضحوى المناقشات.

(ب) أما عن العروض نفسها، فإنها جمعياً كانت على مستوى تقني رفيع ووفرت معلومات شبيهة ومفيدة للبلدان التي لا تتوفر لديها الدراسة بالموضوع قيد النقاوش. ولكن نتيجة اللجنة كان يمكن أن تكون أجدى لو أن عدداً أكبر من الأخصائيين من العواسم الوطنية قدتمكنوا من الاشتراك في مناقشات اللقاء. وهذه الحاجة ينبغي أن تراعى في تنظيم دورات اللجان المتقبلة.

١٦- وقال ممثل سويسرا إن وفده يشارك رئيس اللجنة ١ رأيه القائل بأن أداء الآلية الحكومية الدولية الجديدة يشير فعلاً صعوبات معينة. وأضاف أنه رغم وجود فروق في أداء اللجان الثلاث فإنه يرى أن آلية الأونكتاد تعاني من مشكلة عامة وهي أداء عملها في دائرة مغلقة. فمن الوجهة الرسمية قامت اللجان فعلاً بعملها بل أنها حققت في بعض الأحيان بعض النتائج الملموسة ولكنه يرى أن روح ميدراند لا تزال مفترضة. فالتجديفات التي اعتمدت في الأونكتاد التاسع تهدف إلى ضمان أن يؤدي كل من المجلس والجان والهيئات المترفرفة عن اللجان عمله كما لو كانوا جمعياً كائناً حيّاً وأن يجري التفاعل بينهم على نحو يحقق تجدیداً مستمراً للعمل الموضوعي على أساس الاتصال المباشر بحقائق العالم الخارجي. ولذلك فإن وفده سيبحث باهتمام كبير المقترنات التي تقدم بها رئيس اللجنة ١.

١٧- وفيما يتعلق بتقارير اللجان، أشار إلى أنه سينشا وضع جديد في أواخر ١٩٩٧ بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية). ولذلك فإن عناصر البرنامج المطروحة في تقارير اللجان يجب أن تراعي كل المرااعاة نتيجة الاجتماع رفيع المستوى، ويليق بالمجلس أن يعطي للجان تعليمات عملية في هذا الصدد.

١٨- ورأى ممثل هولندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، أن ثمة قضيتيين فيما يتعلق بأداء الآلية الحكومية الدولية الجديدة. أولهما هي أساساً قضية الجوهر: فعل العمل الموضوعي الذي تقوم به اللجان واجتماعات الخبراء عمل متصل بالقدر الكافي بالولاية العامة التي أعطيت للأونكتاد في الدورة التاسعة للمؤتمر ومتمشياً معها؟ وقال إن هذا الجانب قد يستطيع فعلاً مناقشة ليس المجلس مستعداً لها بعد، ولعل من الأنسب إرجاء مناقشته إلى استعراض منتصف المدة، أي إلى ما بعد انعقاد الدورات الثانية للجان. والتضيية الثانية هي قضية أداء الآلية بما في ذلك الوصول بين اجتماعات الخبراء والجان، وكذلك فيما بين اللجان الثلاث نفسها،

وبينها وبين المجلس. وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن إجراء مناقشة لهذا الجانب أمر يبدو عاجلاً ولا ينبغي ارجاؤه إلى استعراض منتصف المدة، حيث أن الحاجة قائمة إلى توضيح الكيفية التي تتم بها تنفيذية الدورات الثانية للجان بنتائج اجتماعات الخبراء التي عقدت حتى الآن؟ وسيلزم أيضاً التأكيد من تكريس اللجان لوقتها لمناقشات حول السياسة العامة لا لمناقشات إجرائية. وفي هذا المسعى ينبغي أن تقوم الأمانة بدور تحضيري إيجابي.

١٩. ووافق ممثل النرويج على رأي الاتحاد الأوروبي القائل بأن الجوانب الأدانية للأالية الحكومية الدولية الجديدة يمكن بحثها من الآن دون انتظار استعراض منتصف المدة، كما أبدى موافقته التامة مع التقييم الذي أبداه منذ هئية رئيس اللجنة ١ والاقتراحات السبعة التي قدمها للتحسين والتي تبدو له واضحة ووجيهة. وعلق على الاقتراح الثالث، أي ضرورة حرص اللجان على الاستفادة القصوى من عمل اجتماعات الخبراء، فأكّد على رأي واندّ القائل بأن اجتماعات الخبراء لا بد أن تكون اجتماعات خبرة بمعنى الكلمة، من حيث طبيعة المشاركين فيها. فرغم أن الخبراء قد تعينهم حكوماتهم فإن المتوقع منهم هو أن يشاركون بصفتهم الشخصية كخبراء وليس كممثلين لبلادهم. وأما وقت إبداء الرأي في عمل ونواتج الاجتماعات فإنه سيحين لممثلي الحكومات في مرحلة لاحقة، أي عند اجتماع اللجان للنظر في تقارير اجتماعات الخبراء. فليس دور ممثلي الحكومات هو الاستيلاء على اجتماعات الخبراء، خاصة في المرحلة التي يعمد فيها الخبراء إلى وضع توصياتهم أو استنتاجاتهم، بل دورهم هو المشاهدة والتعلم.

٢٠. وأعرب ممثل المجموعة الأفريقية (المغرب) عن الرأي القائل بأن من المتعذر العزل بين عنصر الجوهر وعنصر الأداء للأالية الحكومية الدولية. ثم إن المجموعة الأفريقية لم تأت مستعدة لمناقشة متعمقة لموضوع الآلية في هذه الدورة من دورات المجلس. ومجموعته تفضل الانتظار إلى ما بعد الدورات الثانية للجان قبل الخوض في عملية استعراض وتقييم للأالية الجديدة. وهو لذلك يؤيد المنهجية التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد.

٢١. وأعرب ممثل جنوب إفريقيا عن موافقته على الملاحظات التي أبدتها وفود أخرى بشأن هذا البند. فمع أنه لا شك في أنه يلزم مزيد من الوقت قبل إجراء تقييم كامل لعمل الآلية الجديدة، فإنه يذكر بتوافق الآراء العام الذي تم الوصول إليه في الأونكتاد التاسع والذي مؤداه أن الآلية الحكومية الدولية القائمة آنذاك لم تكن تؤدي أداء حسناً وأن الاصلاح العاجل أمر ضروري. وأضاف أنه قد تجلّى في الأسابيع الأخيرة إدراك متزايد لكون المشاكل باقية، وهذا الإدراك قد تم التعبير عنه في الاستبيان الذي أرسله الأمين العام للأونكتاد. وفي رأي وفده أن على أعضاء الأونكتاد أن يبدأوا من الآن ب بصورة غير رسمية عملية الصقل والتحسين الدقيق.

٢٢. ووافقت ممثلة تركيا على أنه لا يزال من الضروري النظر في كيفية تحسين أساليب عمل الأونكتاد. ورأيت أن المسائل الإجرائية قد شغلت وقتنا أكثر من اللازم في الاجتماعات الرسمية. وأضافت أنه لا توجد حتى الآن مبادئ توجيهية بشأن كيفية التعامل فيما بين اللجان واجتماعات الخبراء التابعة لها، أو بشأن خطوط الإبلاغ والمتابعة. ورأيت ختاماً أن النتيجة الموضعية للجان كانت حتى الآن هزيلة نوعاً ما ومتسمة بخطاب عمومي. وقد كان وفدها يأمل أن تولت مشاركة الأخصائيين في اللقاءات حرفة تبادل منتعش للأفكار فيما بين الوفود، ولكن يبدو أن البيئة المحيطة كانت رسمية إلى درجة لا تسمح بهذا التعامل.

(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين (١٦ كانون الثاني/يناير و ٢٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧)

-٢٢- قام رئيس الفرقة العاملة في دورتها التاسعة والعشرين (النرويج). بالافادة شفهيًا عن نتيجة الدورة التاسعة والعشرين، فرسم الخطوط العامة للاستنتاجات الرئيسية المتفق عليها والمناقشات التي دارت أثناء الدورة. وأعرب عن ارتياحه لأنه مع وجود عدد من التعليقات التي أبدتها دولأعضاء بشأن بنود أو قضايا محددة، فإن الفرقة العاملة قد تمكنت من الاتفاق على أن الميزانية البرنامجية المقترحة توفر أساساً كافياً للأونكتاد لأداء ولايته. وذكر أن نص الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس متاح للمجلس (انظر TD/B/WP/L.77). وأشار إلى الصعوبات التي صادفها نظراً لقلة الوقت المتاح وتتنوع الآراء بين الدول الأعضاء بشأن عدة قضايا. وأخيراً أوضح أن نص الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس قد أحيل إلى كل من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ورئيس لجنة التنسيق والبرنامج.

-٢٤- وأبلغ نائب الأمين العام للأونكتاد المجلس بالمناقشات التي دارت في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية وللجنة البرنامج والتنسيق في ٢٢ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ حول الباب الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي كلتا اللجنتين أيد عدد من الدول الأعضاء عملية اصلاح الأونكتاد وال نقاط الأساسية في الاستنتاجات المتفق عليها في الفرقة العاملة. كما اقترح أن تعود الفرقة العاملة إلى قضية سياسة المنشورات وأن تستعرض قائمة المنشورات. وقد قدمت أمانة الأونكتاد عدة ايساحات للجنتين، مثل ذلك ايساحاتها بشأن المقارنة بين الآلية الحكومية الدولية قبل مؤتمر ميدراند وبعده، ومدى الاتساق بين تخفيض الموارد وتبسيط الولايات الذي طلب في مؤتمر ميدراند، والمعلومات الوفيرة المتقدمة عن المنشورات، وكون البلدان النامية الجزرية والبلدان غير الساحلية قد أصبحت قضية قطع مستعرض دون الإقلال من أهميتها، وأنه سيتم البقاء على الوظائف التي أتاحتها الجمعية العامة لقضية الدول الجزرية الصغيرة.

-٢٥- وأشار ممثل مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك) إلى التقرير الذي يتناول نتيجة الفرقة العاملة وتقرير الرئيس الشفوي، فلاحظ أن الفرقة العاملة لم تتوصلى إلى اتفاقات موضوعية إلا في قضية أقل البلدان نمواً، التي تؤيداًها مجموعته. وأعرب على وجه التخصيص عن أسفه لأن الفرقة العاملة لم تتمكن من الاتفاق على إعادة رصد الوفورات لتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء. وأضاف أن هذا الرأي يحظى بتأييد من المجموعتين الأفريقية والآسيوية.

-٢٦- وشكر ممثل هولندا متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي رئيس الفرقة العاملة على جهوده. وطلب أيضاً عن الكيفية التي عرضت بها نتيجة الفرقة العاملة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وللجنة البرنامج والتنسيق.

-٢٧- وشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية رئيس الفرقة العاملة على الجهود التي بذلها في ظل ظروف صعبة وأعرب عن عدم موافقته على الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

-٢٨- وأوضح نائب الأمين العام للأونكتاد أن الوثيقة التي تضمنت النتيجة قد عُمِّمت على أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ثم قدمها رئيس كل من الهيئتين إلى الاجتماع. وصار الأمر متروكاً عند ذلك لكل دولة عضو لاختيار أي نقاط معينة تشاء إثارتها أثناء الاجتماعات.

الإجراءات الذي اتخذها المجلس

-٢٩- أحاط المجلس علماً بنتائج الدورة التاسعة والعشرين للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، التي تناولت أساساً الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨^(١).

(ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

-٣٠- وفقاً لاحكام الفقرة ١١٨ من وثيقة ميدراند الختامية، أدى الأمين العام للأونكتاد ببيان عن التقدم المحرز بشأن هذا البند^(٢).

-٣١- وأعربت ممثلة هولندا، متحدة باسمها عن الاتحاد الأوروبي عن تقديرها للبيان الذي أدى به الأمين العام للأونكتاد. وأثبتت على الأمين العام لنوجه المبدع والابتكاري، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يطلع الأمين العام بما يستجد من تطورات لها هذا الطابع.

-٣٢- وأعرب ممثل إثيوبيا عن تقديره لما أبداه الأمين العام للأونكتاد من آراء تنم عن تفكير رفيع. وقال إن إثيوبيا يوصيها من أقل البلدان نمواً تفتقر إلى موارد الاستثمار والتكنولوجيا، ولذلك فإن من الأهمية بمكان في نظرها الحرص على لا تؤدي عملية العولمة إلى زيادة تمييز أقل البلدان نمواً بل أن تسمى بدلاً من ذلك إلى ادماجها في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن الموضوعات المقترحة من الأمين العام للأونكتاد يصح أن تعبّر عن الشواغل المباشرة لأقل البلدان نمواً.

-٣٣- وشكر ممثل مدغشقر الأمين العام للأونكتاد على اقتراحاته الملموسة وذات التوجّه العملي. وقال إن الدروس المستفادة من الحلقة الدراسية التجريبية المعنية بتعزيز القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو أقل البلدان نمواً (بنيف، ٢٥-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧) ستساهم في تعزيز الجهد الذي يبذلها الأمين العام.

-٣٤- وأعربت ممثلة تركيا عن تقديرها للأمين العام للأونكتاد ٩فكاره. ورأى لزوم إجراء مزيد من المشاورات لتبسيط الوعي العام، وأن الحاجة قائمة أيضاً إلى إجراء مشاورات مع منظمات من قبل المحقق الاقتصادي العالمي، وممهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونكتار) والمنظمات الإقليمية. وأبدت ارتياحها إلى العرض الذي قدمته حكومة فرنسا لاستضافة المؤتمر في ليون.

-٣٥- وقال ممثل البرازيل أنه يتطلع إلى استمرار المشاورات مع الأمين العام في هذا المسألة. وأضاف أنه عندما يتحدث المرء عن الجهات الفاعلة في مجال التنمية، فإن هذا المفهوم يتضمن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونادي بأخذ مسألة البيئة في الاعتبار كذلك. وأشار في هذا

السياق إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (ريو + 5) وإقرار الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأصلة لوثيقة هامة بشأن التنمية، وأخيراً أبرز أن اجتماع الشركاء من أجل التنمية يجب أن يراعي البعد الاجتماعي للتنمية.

٣٦- وأحاب الأمين العام للأونكتاد على بعض الأسئلة فقال إن الإهاطة الإعلامية التي قدمها لتوه ليست إلا الخطوة الأولى نحو اجتماع الشركاء من أجل التنمية في ليون. وأوضح أنه لم يتمكن من اعطاء معلومات للوفود عن هذه المسألة قبل ذلك بسبب الجوانب القانونية المعقدة لإدماج المجتمع المدني في منظومة الأمم المتحدة. وقال فيما يتعلق باختيار المشاريع أن ٩٠ في المائة منها كانت مشاريع قائمة من قبل، مثل ذلك ما ينصب منها على إدارة المخاطر.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧- أحاط المجلس علماً بالبيان الذي أدلّى به الأمين العام للأونكتاد^(٢) وبالتعليقات التي قدمتها الوفود.

(د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقتراحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣٦): التنمية في أفريقيا

٣٨- قدم منسق الأونكتاد في أفريقيا تقرير الأمين العام عن هذا البند (TD/B/EX(15/2)، فأشار إلى أن التقرير قد أعد استجابة للفقرة ٥ من استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣٦). وأنه يهدف إلى عرض صورة شاملة عن أنشطة الأونكتاد، في مجالات اختصاصه، فيما يتصل بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية وأفريقيا في التسعينيات في سياق عمله التحليلي والمتعلق بسياسة التنمية فضلاً عن مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية. وأضاف أنه سيقدم تقرير منفصل إلى المجلس مناسبة نظره في البند المتعلق بأفريقيا في دورته العادية الرابعة والأربعين، وسيتضمن التقرير تحليلاً لبرامج التكيف المضطلع بها في البلدان الأفريقية، ويعبر عن حالة الأداء في الفترة الأخيرة، ويقيّم الآفاق المرتقبة على المدى المتوسط لنمو تتصدره الصادرات، آخذًا بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة للمدخلات والاستثمار الأجنبي المباشر، وعبد الدين الخارجي، والأثر المحتمل لمبادرة الدين الخاصة بالبلدان الفقيرة المثلثة بالآباء. وكطلب المجلس في دورته الثالثة والأربعين سينظم لقاء لخبراء رفيعي المستوى، لإجراء تبادل غير رسمي للأراء مع الوفود.

٣٩- وأعرب المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) عن التقدير للأمين العام للطريقة الممتازة التي تابع بها استنتاجات المجلس المتفق عليها، ورحب بالمبادرة الداعية إلى تقديم تقرير شامل للمجلس خلال الدورة التنفيذية. وقال إن المجموعة الأفريقية تود أن يتتوفر المزيد من التفصيل في كل مجال لكي يتسمى تفهم النطاق الكامل لأنشطة الأونكتاد تمهماً أفضل. ورأى أن الوثيقة يصح أن تكون في المستقبل تطعيم أكثر مما هي وصفية. وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة بالتجارة في الخدمات التابعة من البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، (CAPAS)، فإن المجموعة الأفريقية تعرب عن ارتياحها وتطلب اتخاذ مبادرات مماثلة في مجال الاستثمار، الذي هو مجال هام. وناشد المانحين زيادة الموارد الخارجية عن الميزانية لمعاونة الأونكتاد في تقديم مساعدته للبلدان الأفريقية.

٤٠- ورحب منسق للأونكتاد لأفريقيا، في رده على المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، باقتراحات تحسين التقرير. وأكد أن مبادرة الأونكتاد الخاصة بالتجارة ليست محصورة في الجولة الجديدة للمناقشات في الخدمات بل إن الأمين العام للأونكتاد يخطط، بالتعاون الوثيق مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لـلأفريقيا، أنشطة مشتركة للتحضير للمؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٨، بما في ذلك أنشطة عن القضايا المتعلقة بالتجارة وسياسة الاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في التوريدات الحكومية، والتعاون في تنظيم مؤتمر لعموم أفريقيا للتحضير للمؤتمر الوزاري.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤١- أحاط المجلس علماً بـ"تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترنات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٢): التنمية في أفريقيا" (TD/B/EX(15)(2) وبالتعليقات التي قدمها المتحدث باسم المجموعة الأفريقية.

الفصل الثاني**مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية**

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(٤) تقرير الفريق الاستشاري المشتركة المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين (٢١-٢٤ ديسمبر ١٩٩٧)

-٤٢ قدم رئيس الفريق الاستشاري المشتركة سعادة السيد ن. بنجلون - تويمي (المغرب) تقرير الفريق الاستشاري المشتركة المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين (ITC/AG/XXX/164) فأشار إلى أن الأمين العام للأونكتاد وممثل المديرين العام لمنظمة التجارة العالمية قد أعلنا في الجلسة الافتتاحية تمديد خدمة المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية لفترة ثلاثة سنوات أخرى بعد أن أقر الأمين العام للأمم المتحدة هذا التمديد.

-٤٣ ومضى فقال إن المدير التنفيذي لمركز أفاد في البيان الذي أدى به لل الفريق الاستشاري المشتركة بأن عملية إعادة تركيز المجلس لجهوده قد دخلت مراحلها النهائية. فالمركز أصبح أكثر سلاسة وأصبحت لديه رؤية أوضح لوجهته المقبلة، وهو الآن قادر على تلبية حاجات البلدان والمناطق المتعاملة معه إلى المساعدة التقنية الأدق تصويباً والأكثر كفاءة. كما أوضح أن الصندوق الاستثماري العالمي التابع لمركز، ولجنته الاستشارية مما جهازان ذوا كفاءة عالية لتمويل الأنشطة البرنامجية لمركز، وأن المساهمات الطوعية قد ارتفعت.

-٤٤ وتابع رئيس الفريق الاستشاري عرضه فقال إن الفريق قد أعرب للمدير التنفيذي عن تقديره لعملية الإصلاح الجارية في المركز وإعادة تركيزه لجهوده. كما أكد مجدداً أهمية ولاية المركز وأفصح عن تقديره لعمله القيم والعملي وذي الطابع التنفيذي الواضح. وقد درس الفريق استعراضاً لأنشطة التعاون التقني لمركز في ١٩٩٦ استناداً إلى تقريره السنوي، وأصدر توصيات بشأن برنامج عمله المُقبل، كما استعرض أنشطة المركز في تنمية الموارد البشرية على أثر التقييم المستقل الذي أجري لهذا البرنامج الغربي في عام ١٩٩٦ والاجتماع التقني الذي عُقد للنظر في التقرير التقييمي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. كما أبدى الفريق ارتياحه للأداء الفعال للجنة الاستشارية للصندوق الاستثماري العالمي التابع لمركز.

-٤٥ وقد اقترح بعض الممثلين في الفريق اتخاذ خطوات لإقامة لجنة إشرافية للإشراف على برنامج عمل المركز وألوبياته، في حين رأى آخرون أن ذلك أمر لا داعي له ولا محل له أصلاً. وعلى أثر استعراض الوضع مع الوفود، وافق الرئيس على عقد مشاورات مفتوحة، حسب الحاجة والاقتضاء، قبل اجتماع الفريق القائم في عام ١٩٩٨.

-٤٦ وختاماً، وجه رئيس الفريق الاستشاري المشتركة الشكر لحكومات إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وهولندا والنرويج واليابان لإعلانهم أثناء دورة الفريق عن مساهمات طوعية مؤكدة أو متوقعة لمركز.

- ٤٧- وشكر المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (سنغافورة) رئيس الفريق الاستشاري على عرضه، وقال إن أعضاء المجموعة الآسيوية والصين إنما انضموا إلى توافق الآراء على اعتماد التقرير جنوحًا منهم إلى التمسك بروح التوفيق. واسترعن النظر إلى الملاحظات التي أبدتها المجموعة الآسيوية والصين في بيانها أمام الفريق بشأن عدة قضايا تشير الاهتمام والشاغل، وهي ملاحظات أبدت بلدان نامية أخرى كثيرة تأييدها لها. وقد أحاط المركز علماً بهذه القضية، وأكد للفريق أنه سيجري اتخاذ إجراءات للمتابعة. وأضاف المتحدث أنه يتطلع إلى المشاورات غير الرسمية التي سيجريها رئيس الفريق خلال السنة والتي ستتيح الفرصة للحصول على بعض المعلومات المطلوبة بقصد القضايا التي أثيرت. وختاماً، قال إن للشاغل التي تم الإعراب عنها في بيان المجموعة الآسيوية والصين أمام الفريق الاستشاري المشترك أهمية حيوية للبلدان النامية، وأن المجموعة تود أن تكرر الإعراب عن الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع لمعالجتها.
- ٤٨- واستجابة للبيان المذكى به نهاية عن المجموعة الآسيوية والصين قال **رئيس الفريق الاستشاري** المشترك إنه قد تم الاتفاق على تنظيم المشاورات غير الرسمية حسب الاقتضاء بعد التحضير اللازم لها، وأنه ينوي فعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الإجراء الذي اتبذه المجلس

- ٤٩- أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الثلاثين (164/ITC/AG/XXX) كما عُتمم على المجلس بخلاف مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX/15/4).
(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعنى بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة (٦٢) كادون ١٩٩٦ (الأول ديسمبر ١٩٩٦)

الإجراء الذي اتبذه المجلس

- ٥٠- أحاط المجلس علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعنى بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة (TD/B/IGE.1/4) وأيد التوصية الواردة فيه بتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مؤتمر دبلوماسي للنظر في وضع واعتماد اتفاقية بشأن حجز السفن البحرية.

- ٥١- وردًا على سؤال طرجه ممثل اليابان بشأن موعد انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المقترن، صرَّح ممثل أمانة الأونكتاد بأن توصية فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك ومقررات مجلس التجارة والتنمية ومجلس المنظمة البحرية الدولية ستعرض أولاً على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن بعد موافقة الجمعية عليها عقد مؤتمر دبلوماسي خلال عام ١٩٩٨.

الفصل الثالث**المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل**

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الإجراء الذي اتخذه المجلس(أ) **تسمية الهيئات الحكومية الدولية لغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس**

٥٤- أحاط المجلس علماً بأنه لم ترد طلبات جديدة من منظمات حكومية دولية.

(ب) **تسمية منظمتين غير حكوميتين لغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس**

٥٥- وافق المجلس على طلبين قدمتهما منظمتان غير حكوميتين وقرر، وفقاً لتوصية الأمين العام للأونكتاد والمكتب، تسميتها وتصنيفهما لغرض المادة ٧٧ من النظام الداخلي ووفقاً للنفارة ١٢(ب) من مقرر المجلس ٤٢(د-٧) على النحو التالي:

النفحة الخاصة: المجموعة الدولية لرابطة الحماية والتعويض (TD/B/EX(15)/R.1/Add.1) للمشاركة في أعمال لجنة المشاريع وتنمية التبادل التجاري والتجارية والتنمية؛ والرابطة الدولية لتطوير الكروم (TD/B/EX(15)/R.1/Add.2) للمشاركة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية. ورفعت الآنقيود التي كانت قد فرضت على توزيع هاتين الوثائقين.

٥٦- ووافق المجلس أيضاً على التصنيف المقترن للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الداخلي في النفحة الخاصة، كما ورد في المرفق الثاني للوثيقة ٣/ TD/B/EX(15)، مما يجعلها تتمشى مع الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد التي تم وضعها بعد اعتقاد مؤتمر ميدراند.

٥٥- وأحاط المجلس علماً بأن أمانة الأونكتاد قامت، في ضوء اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بإعداد تقييم لترتيبات مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد، على نحو ما ورد في الوثيقة ٣/ TD/B/EX(15) وCorr.1. وقرر المجلس أن يرجئ اتخاذ مقرره بشأن هذه المسألة إلى حين اعتقاد الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس.

٥٦- وبعد أن استمع المجلس إلى البيان الذي أدلّ به المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد في معرض تقديمها للمذكرة التي أعدتها الأمانة^(٤)، وتمشياً مع التوصيات التي قدمها المجلس في اجتماعه المعقد في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحاط المجلس علماً بمذكرة الأمانة المعنونة "المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أنشطة الأونكتاد" (Corr.1 TD/B/EX(15)/3) وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم إلى المجلس في دورته التنفيذية التاسعة عشرة تقريراً عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يونيه ١٩٩٦.

-٥٧- وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن الأمين العام قام، وقتاً لاحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس (٤٣-٧). وبعد التشاور مع الحكومات المعنية (جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والهند)، بإدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية الثلاث التالية في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية: مركز السياسات المتعلقة بالأرض والزراعة، ومؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية، وجمعية وحدة وثقة المستهلكين، وعرضت على المجلس المعلومات الأساسية المتعلقة بهذه المنظمات في الوثائق L.1 TD/B/EX(15) و L.2 و L.3.

-٥٨- وأحاط المجلس علماً أيضاً بالتغييرين التاليين في أسمى منظمتين تعمدان بمركز لدى الأونكتاد هما: اتحاد صناعات الحبائل والجداول الأوروبية الذي كان المجلس قد منحه مركزاً في الفتنة الخاصة في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين وقد أصبح يسمى الآن اتحاد صناعات الحبائل والجداول والشباك الأوروبية مع اختناقه باسمه المختصر "يوروكورد"؛ والمعهد العالمي للتبادل الإلكتروني للبيانات الذي كان المجلس قد منحه مركزاً في الفتنة الخاصة في الجزء الأول من دورته الأربعين وأصبح يسمى الآن المعهد العالمي للتجارة الإلكترونية.

الفصل الرابع

مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(٤) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني

٥٩- أبلغ رئيس المجلس الوفود أن مشاورات الأمين العام بشأن هذه المسألة قد أسفرت عن اتفاق بين الدول الأعضاء على اعتماد نص استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني الوارد في الجزء ألف من الوثيقة TD/B/EX(14).

٦٠- وأعرب المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك) عن بالغ تقديره وتأييده لأشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، والتي تزيد من قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام التجاري الدولي. ولاحظ مع الارتياح الزيادة البالغة ١٢ في المائة في الموارد الآتية من مصادر خارج الميزانية، تمشياً مع توصيات ميدراند. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى عكس مسار الاتجاه غير الحميد الذي شوهد في السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما طلب تضمين التقارير في المستقبل المزيد من المعلومات عن أنشطة المشاريع، بما في ذلك أنشطة التعاون التقني المشتركة مع منظمات أخرى.

٦١- وأعرب ممثل سويسرا عن تقديره للجهد المبذول في هذا العمل. واستعرض الانتباه إلى الفقرة ١٠ من الاستراتيجية، الخاصة بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وطلب النظر في أمر تقوية الدور الذي تقوم به البلدان الأعضاء في الأونكتاد في عقد ترتيبات التعاون الرسمية مع المنظمات الأخرى. وقال إن أي ترتيبات رسمية بشأن أداء الإطار المتكامل للتعاون التقني المتصل بالتجارة، يجب أن تبحث مع الدول الأعضاء وأن تناول موافقتها. وأضاف أن ذلك يصدق بصفة خاصة على الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٦٢- وأبرز ممثل هولندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي أن الموافقة على الاستراتيجية لا تعني أنه لا يمكن تعديها في ضوء التجربة، مثل ذلك فيما يتعلق بالمساعدة المتكاملة التي ستقدم في إطار الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بأقل البلدان نمواً. كما أبدى الرغبة، فيما يتعلق بخطة الثلاث سنوات المتعددة في التمكن من القيام في دورة الفرقعة العاملة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، باستعراض الخبرة المكتسبة حتى ذلك التاريخ فضلاً عن التحضير لخطة ٢٠٠٠-١٩٩٨.

٦٣- ورحب ممثل اليابان بالاستراتيجية، وطلب إيضاحاً بشأن إجراءات التقييم وبشأن تكثيف أنشطة التنسيق. وقال إنه يتوقع من الأونكتاد أن يساهم مساعدة موضوعية في الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بأقل البلدان نمواً.

-٦٤- وأيد ممثل الترويج بيان سويسرا بشأن الحاجة إلى إشراك الدول الأعضاء بصورة أوثق في التحضير للإطار المتكامل من أجل أقل البلدان نمواً، وطلب المزيد من المعلومات المرتقبة عن الخطة.

-٦٥- وأجاب رئيس الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني على نقاط أثيرت، فأكّد أن التركيز الأساسي للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد هو مساعدة البلدان النامية على الإندماج بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد الدولي. ورأى أن الملاحظات الخاصة بالترتيبيات اللازمة للنهج المتancock في معالجة الإطار المتكامل من أجل أقل البلدان نمواً هي ملاحظات سيمعين متابعتها في السياق المناسب. وأضاف أن استراتيجية التعاون التقني يلزم أن تتطور في ضوء التجربة، وأنه ستتاح لأعضاء الفرق الفرعية للنظر في دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في إعداد الخطة المتتجدد لفترة ٢٠٠٠-١٩٩٨. كما شرح الترتيبات الخاصة بتقدير البرامج والمشاريع.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

-٦٦- قرر المجلس، بناءً على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في مشاورات غير رسمية، أن يعتمد من استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني الوارد في الجزء ألف من الوثيقة ٣/١٤(B/EX/TD)(٥).

(ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

الإجراء الذي اتخذه المجلس

-٦٧- في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية التي أجرتها الرئيسيين بشأن هذا الموضوع قرر المجلس في الفترة ١٠٧(١) من وثيقة ميدراند الختامية، أن يمحض بدقة سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات في دورته التنفيذية السادسة عشرة، بعد إجراء مشاورات مسبقة.

(ج) قسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

الإجراء الذي اتخذه المجلس

-٦٨- وفقاً للترشيح الذي قدمه منسق المجموعة دال، سمن المجلس سعادة السيد غوشي بترسكي (جمهورية مقدونيا البيوغوسلافية السابقة) لتولي منصب رئيس المجلس في دورته الرابعة والأربعين.

-٦٩- وأحاط المجلس علماً بأن الرئيس تلقى ترشيحات ممثلي البلدان التالية لعضوية المكتب:

المقرر: قابلند

دواب الرئيسيين^(١):
الاتحاد الروسي
أيرلندا
البرازيل

جامايكا

جمهوريّة إيران الإسلاميّة

النرويج

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

.٧٠ وأعلن الرئيس أنه أحبط علمًا بترشح فرنسا لمنصب رئيس اللجنة الأولى للدورة.

(د) كتاب ولد من المملكة المتحدة

.٧١ استرعى الرئيس الانتباه إلى الكتاب الذي عُمِّم بناءً على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن مسألة المسؤلية الدوليّة عن هونغ كونغ (TD/B/EX(15)/7).

(هـ) الندوة الإقليمية لفريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: بعد الانصاف

.٧٢ قام ممثل المغرب عند تقديم تقرير عن الندوة الإقليمية التي عقدت في فاس بالمغرب في ٢٠-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتلاوة "الرسالة" التي اعتمدتها المشاركون في الندوة، وطلب أن تدرج الرسالة بالكامل في التقرير الختامي للمجلس عن دورته التنفيذيّة الخامسة عشرة^(٧).

الفصل الخامسالمسائل التنظيميةألف - افتتاح الدورة

-٧٣- افتتح السيد باتريك سينيتسا (زامبيا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الخامسة عشرة

-٧٤- نظراً لعدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين لمكتب منذ الدورة الثالثة والأربعين، فقد كان تشكيل مكتب المجلس في دورته التنفيذية الخامسة عشرة كما يلي:

<u>الرئيس:</u>	<u>السيد باتريك سينيتسا</u>	<u>نواب الرئيس:</u>
(زامبيا)	السيد انطون بيلر (سلوفينيا)	السيد كريست غاردنجانا - غونشورن (تايلاند)
	السيدة أرونداتي غوس (الهند)	السيدة أرونداتي غوس
	السيد بيتر ر. جنكينز (المملكة المتحدة)	السيد بيتر ر. جنكينز
	السيد اندريه كولوسوف斯基 (الاتحاد الروسي)	السيد اندريه كولوسوف斯基
	السيد ألكسندر أ. كرافيتس (السلفادور)	السيد ألكسندر أ. كرافيتس
	السيد بجورن سكوغمو (النرويج)	السيد بجورن سكوغمو
	السيد دانييل ل. سبيجل (الولايات المتحدة الأمريكية)	السيد دانييل ل. سبيجل
	السيد فيسيحه يمير أبوي (أثيوبيا)	السيد فيسيحه يمير أبوي
	السيد جون يوكوتا (اليابان)	السيد جون يوكوتا

المقرر: السيدة فيوليتا فونسيكا دي سانابريا (فنزويلا)

جيم - إقرار جدول الأعمال(البند ١ من جدول الأعمال)

-٧٥- اعتمد المجلس، في جلسته ٨٨٤ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الخامسة عشرة، بالصيغة التي عُمِّمَ بها في الوثيقة TD/B/EX(15)/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

دال - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٦. وفقاً للممارسة السابقة، أذن المجلس للمترر بأن يعد، بتفويض من الرئيس، تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة.

الحواشي

(١) وردت في الوثيقة TD/B/WP/L.77 الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس اللذان استمدتها الفرقة العاملة في الجزء الثاني من دورتها التاسعة والعشرين المعقود في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وصدر بعد ذلك التقرير الكامل للفرقه العاملة عن دورتها التاسعة والعشرين في الوثيقة TD/B/EX(15)/6-TD/B/WP.101

(٢) للاطلاع على البيان الذي أدى به الأمين العام للأونكتاد بشأن الأعمال التحضيرية لعقد لجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، انظر المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) للاطلاع على البيان الذي أدى به المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد بشأن هذه المسألة، انظر المرفق الرابع.

(٥) قدم النص أصلًا إلى المجلس في دورته التنفيذية الرابعة عشرة المعقدة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

(٦) لا يزال هناك منصبه شاغرًا.

(٧) للاطلاع على الرسالة الواردة من فاس، انظر المرفق الثالث.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس

- ١ اقرار جدول الأعمال
- ٢ المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والنائمة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
- (أ) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى
- (ب) تقرير الفرقـة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين
- (ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية
- (د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقتراحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦ (٤٢٠): التنمية في الفريقـا
- ٣ مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين
- (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعنى بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة
- ٤ المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥ مسائل أخرى:

- (أ) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني
 - (ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات
 - (ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية
 - (د) كتاب وارد من المملكة المتحدة
 - (هـ) الندوة الإقليمية لافريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي
- .٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة.

المرفق الثاني

بيان من الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

(البند ٢(ج) من جدول الأعمال)

١- إن اجتماع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، الذي يسعدني أن أقدم لكماليوم تقريراً عن الأعمال التحضيرية لعقده، هو ثمرة الاقتراح الذي أدمته إلى الأونكتاد التاسع لدمج المجتمع المدني في عملنا. وكما تذكرون، فقد تمثل الهدف من مبادرتي في توفير آلية مؤسسية جديدة من شأنها أن تيسر مشاركة العناصر الأكثر نشاطاً في المجتمع المدني العالمي الناشن في عمل الأونكتاد، لا سيما القطاع الخاص، ومرافق البحث، والدوائر الأكademie والمنظمات غير الحكومية. وبعد إجراء مناقشات مكثفة، وافق الأونكتاد التاسع على اختيار هذه الفكرة بعقد أول اجتماع مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وسأقوم بعقد هذا الاجتماع على مستوىي الشخصي.

٢- وتذكر الفقرة ١١٩ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" أن المؤتمر "يحيط علماً" مع التقدير بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في التنمية لإسداء المشورة له. وينبغي تمويل هذا الاجتماع من الموارد الخارجية عن الميزانية. والأمين العام مدعاو إلى إطلاع الدورة العادية التالية للمجلس على الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع وإلى تقديم تقرير بعد ذلك عن النتائج التي يخلص إليها الاجتماع".

٣- وأدرج البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية تحت عنوان "تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية". وقرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في ضوء التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس اللجنة الثانية للدورة وعقب موافقة مكتب المجلس، أن يرجى التنظر في البند ٧(أ) من جدول الأعمال إلى حين افتتاح الدورة العادية القادمة للمجلس.

٤- وقررت الدورة التنفيذية الرابعة عشرة للمجلس المعقدة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧، عند موافقتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس، وفي نفس الوقت على جدول أعمال مؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس، أن تدرج تقريري عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في جدول أعمال هذه الدورة التنفيذية للمجلس.

٥- وبعد انتهاء عام تقريراً على اعتماد مؤتمر ميدراند، لم يعد الرأي القائل بأن مشاركة المجتمع المدني على نحو أوّيق يجب أن يعتبر سمة مميزة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يمثل بدعة كما كان عليه الحال وقت أن قدمت اقتراحي في البداية. وإنه لمن دواعي سروري أن أرى أنه لا توجد تقريراً منظمة دولية الآن، ليس داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب بل وخارجها أيضاً، لا تبحث بشاطئ عن سبل لإدماج المجتمع المدني. فما كان أمراً حديثاً في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥ بات يشكل شاغلاً مشتركاً

للمنظمات الدولية الآن. وأكاد لا أحتاج إلى أن أذكركم بأن السيد كوفي عنان قد أكد، بصرف النظر عن اقتراحي، الأهمية التي يوليها لهذه المسألة في إطار خططه لإصلاح وإشعاع الأمم المتحدة.

٦- وهذا يمثل وبالتالي تحدياً للأمم المتحدة ككل. وقد كان السؤال المتعلق بمعرفة الطريقة التي يمكن بها فتح المنظمة أمام دوائر جديدة، خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. سؤالاً راودنا منذ فترة طويلة. والعبرة الرئيسية التي ينبغي لنا استخلاصها من النجاح المحدود الذي حققته الجهود التي بذلت في الماضي في هذا الصدد هي أن تعدد القضايا التي ينطوي عليها الأمر من الناحية القانونية والسياسية والعملية يجعل من المستحيل تطبيق حلول جاهزة ومجمدة. فهذه عملية يجب أن تكون تدريجية ومدروسة بعناية. وعلى أساس هذه الخلفية، ينبغي اعتبار الاقتراحات التي قدمتها بشأن آليات إدماج المجتمع المدني في عمل الأونكتاد مساهمة متواضعة ولكنها واقعية في عملية إصلاح تدريجي بدأنا للتو فقط. وكما يقول المثل الإيطالي، في الثاني ما يكفل السلامة والنجاج في قطع شوط بعيد.

٧- وتمس الأسئلة المطروحة هنا جوهر الأمم المتحدة ذاتها بصفتها منظمة دولية. ولا تزال الردود على هذه الأسئلة في حاجة إلى أن تنضج، وبما في محفل الجمعية العامة وبمشاركة وثيقة من الأمين العام نفسه. وبوضع هذه الحجج المؤيدة للحبيطة في الاعتبار، قررنا أن نعدل اقتراحي الأول مراعاة لجميع الشواغل المنبومة للدول الأعضاء بشأن أثره المؤسسي، وقد توصلنا إلى استنتاج أمل منكم جميعاً أن تشاركونا فيه.

٨- إن شراكاتنا مع المجتمع المدني ستستند إلى الخبرة العملية التي اكتسبناها من خلال المشاريع الملموسة القائمة بين الأونكتاد، والحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والتي حققت نتائج عملية في مجال التنمية. وهذا هو السبب في أننا قررنا تسمية مبادرتنا "شركاء من أجل التنمية". ونعتزم إعداد اجتماع لشركاء التنمية في العام القادم، وأود أن أشاطركم بعض الآراء المتعلقة بالطريقة التي نتني بها القيام بذلك.

٩- إن كلمة "شراكة" تتردد الآن في الكثير من البيانات، ولكنها لا تزال تفتقر عموماً إلى محتوى ملموس. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نعطي عبارة "شركاء من أجل التنمية" محتوى عملياً. ولذلك سيكون هدفنا هو جعل اجتماع العام القادم ليس اجتماعاً حول الإعلانات أو الوثائق، وإنما اجتماعاً للموافقة الملموسة على مشاريع الشراكة. وعليه، فإننا لا نتني تخصيص دقيقة واحدة من اجتماعنا القادم للتفاوض المرهق على نص ختامي.

١٠- إن غرضنا هو إدماج النتائج التي سيسفر عنها اجتماع الشركاء من أجل التنمية في عملية الإعداد للأونكتاد العاشر. وسنكون بذلك قادرين على أن نقدم لكم أمثلة حقيقة لعمليات الشراكة التي يمكن تأسيسها بين الأونكتاد والمجتمع المدني، وطرازات تنفيذها عملياً ومتابعها. وستكون هذه، على ما أعتقد، قاعدة أسلم كثيراً لإجراء أيّة مناقشة عن طرق جعل هذه الشراكات وسيلة معيارية للعمل في الأونكتاد. وستشهد أيضاً على قدرة المنظمة على التركيز على مطالب شعوب البلدان النامية، وحشد العقول، والتكنولوجيا، والإرادة السياسية، والموارد لتلبيتها، ولم لا.

١١- وأتوقع أن يحقق اجتماع الشركاء من أجل التنمية نتائج من نوعين. أولاً، سيطلب إلى شركاء التنمية التفكير معاً في قضية التنمية. وينبغي لهم توفير إطار يمكن القطاع الخاص، ومراكز البحث، والدوائر

الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام من المساهمة في زيادة فهم بعض قضايا التنمية المرتبطة بالتجارة والاستثمار ووضع حلول تتعدي تناقضنا التقليدية.

١٤- وسيكون الشق الآخر من النتائج التي أتوقع أن يتحققها اجتماع الشركاء من أجل التنمية هو شراكات عملية للعمل معاً من أجل التنمية. وهذه الشراكات ستندمج في عمل الأونكتاد الكفاءة والأفكار، مع أمل إدماج الموارد (لا المادية فحسب، بل البشرية أيضاً) من بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تدفع بقراراتها، في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، حركة التنمية الآن. وهذه موارد لم تستغلها حتى الآن المؤسسات الدولية الد شاملة من أجل التنمية. وفي الوقت الذي تجاهد فيه من أجل قلب الاتجاه المتذبذب الراهن في الموارد التقليدية المخصصة للتنمية، أعتقد أنه لا يسعنا أن نواصل تجاهل الإمكانيات الهائلة التي يتتيحها القطاع الخاص للتنمية. فموارده، إلى جانب الإمكانيات الإبداعية لجهات أخرى فاعلة في المجتمع المدني، ستساعدنا في استباط وتنفيذ وسائل جديدة لتعزيز التنمية.

١٥- وسيكون موضوع اجتماع شركاء التنمية هو "الأسواق والتنمية". وقد اخترت هذا الموضوع لأنه يشمل جميع الرسائل والمسائل الأساسية في نهج الأونكتاد الجديد لمكافحة الفقر والاجحاف، وهو يؤكد بطبيعة الحال أننا ننضي إلى ما هو أبعد من مساعدة الحكومات؛ إننا نتطلع إلى الحصول على مساعدة الناس الذين يشكلون الأسواق. إن اقتصاد السوق هو إطار التنمية اليوم، ولست في حاجة لأن أشرح جميع الأساليب التي جعلته يحتل بؤرة الاهتمام.

١٦- وفي إطار هذا الموضوع الجامع، سأقترح على شركاء التنمية مجموعتين واسعتين من الموضوعات سيطلق عليها اسم "التفكير معاً من أجل التنمية" (سنطلب في إطارها إلى شركاء التنمية التفكير الجماعي في قضايا نشعر فيها بأن مستقبل التنمية يمكن أن ينبع من مساحتهم التك馥ية) و"العمل معاً من أجل التنمية" وتتضمن عدداً محدوداً من مشاريع الشراكة العملية، وذات التوجه العملي.

١٧- وسيتعلق عدد من الموضوعات التي سنقترب منها في إطار "التفكير معاً من أجل التنمية" بفهم طريقة تكيف آليات السوق على الوجه الأمثل في استراتيجيات التنمية. وعلى سبيل المثال، ستناول ما يلي:

(أ) العولمة والاجحاف والفقير. إن الخيارات التي تقوم بها الشركات في مجال الاستثمار والتكنولوجيا هي التي تعطي الاقتصاد العالمي شكله. علينا أن ننظر إلى هذه الظاهرة من زاوية الكفاءة، ولكن علينا أيضاً أن نفكر في مخاوف الشعوب من نتائج التغيرات وفي الطريقة التي يمكن أن تحدد بها معاً بعض الإجابات على القضايا الأخلاقية والإيكولوجية والاجتماعية المتعلقة بالتجارة والاستثمار. كيف يمكن لدوائر الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والأونكتاد العمل معاً لوضع حواجز سوقية تكون لها وجاهتها من الزاوية الاجتماعية فضلاً عن زاوية الأعمال؟ إن لدينا آراء عديدة سندرسها مع شركائنا.

(ب) مجتمع يعي التنمية. يمكن للشركات في مجال الاتصال والتنمية النظر في دور وسائل الإعلام المسؤولة الاجتماعي في التنمية الاقتصادية. ما هي الطريقة التي يمكن بها لوسائل الإعلام، بل وحتى للدعاية، المساهمة في تهيئة بيئة عالمية داعمة للتنمية. ويمكن للشركات النظر في طرق لتعزيز سبل حصول البلدان النامية على المعلومات الاقتصادية كمدخل للتنمية العالمية الحقيقة، وبوجه خاص تقديم اقتراحات لمجالات تعاون جديدة بين وسائل الإعلام العالمية وشركات الاتصال والأونكتاد.

١٦- وفي إطار "العمل معاً من أجل التنمية"، سيمثل هدفنا في تقديم عدد محدود من مشاريع الشراكة العملية النموذجية تضم مؤسسات القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام. إننا نعتمد هنا في البناء على ما هو قائم بالفعل، أي أنتا بدأ من الخبرة الملموسة التي تراكمت في بعض المجالات المحددة. ونأمل من خلال مشاريع الشراكة هذه أن توافر موارد جديدة من أجل التنمية. وقد استخدمنا في اختيارنا لهذه المشاريع ثلاثة معايير هي: أولاً، يجب أن ترتبط ببرامج عمل تتمتع بأوسع تأثير سياسي فيما بين الدول الأعضاء؛ ثانياً، ينبغي أن تكون لدى الأونكتاد ميزة نسبية في تحليل القضايا المعنية؛ ثالثاً، ينبغي أن تكون قد لمسنا عند الجهات الخارجية الفاعلة اهتماماً كافياً يكفل أن نتمكن، عند التنفيذ، من الاعتماد على شبكة من الخبراء الخارجيين.

١٧- وسيتم تجميع مشاريع الشراكة المقترحة في إطار "العمل معاً من أجل التنمية" تحت "خيوط" مختلفة. وفيما يلي بعض الأمثلة، ولكنني ما زلت أنظر في إدخال إضافات وتعديلات قليلة:

(أ) **الأرباح والتنمية:** سيخضمن هذا الموضوع خيوطاً مثل:

"التجارة والتنمية والتنوع الإحيائي" وسيمثل هدفنا فيها في إنشاء شراكات بين المشاريع من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والحكومات والمنظمات غير الحكومية لدعم الأعمال التجارية في المجال الإحيائي وتعزيز صناعات الموارد الإحيائية، ومن ثم النهوض بقدرة البلدان النامية على الإفادة من مشاركة أكبر في سوق الموارد البيولوجية.

"تمويل السلع وإدارة المخاطر" ويمكن أن يتم فيها تأسيس شراكات فيما بين رابطات المنتجين والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية والحكومات لمعالجة هذا العائق الذي يواجهه عدد كبير من البلدان النامية، عن طريق تزويد أسواق السلع الأساسية بأدوات جديدة من أدوات الهندسة المالية.

(ب) **رأس المال الخاص للمصارف الصغيرة.** في إطار هذا البند، سيفتصدى شركاء التنمية لعقبة رئيسية تعرّض تنمية المشاريع في القطاع غير الرسمي وقطاع المشاريع المتناهية الصغر. وستكرر عمليات الشراكة النموذج الذي استحدثه الأونكتاد بالتعاون مع حكومة لكسمبرغ والمصرف الدولي في لكسمبرغ. وستشرك المصارف الدولية ومدراء الأصول، ومؤسسات التمويل الصغير، والحكومات سعياً إلى تحسين شروط حصول مؤسسات التمويل الصغير على الموارد في الأسواق المالية الدولية. وسيتم ذلك بإقامة صناديق للاستثمار توجه موارد المستثمرين من القطاع الخاص (التي تحقق المعدل السوقي للعائد) إلى مصارف صغيرة ومؤسسات غير ربحية تتولى تمويل المشاريع المتناهية الصغر وغير الرسمية في البلدان النامية. وللجديد، في هذه الحالة بالذات، بقصد المبادرات التي طبّقتها البنك الدولي ومؤسسات أخرى هو أن هذه المبادرة ستطبق للمرة الأولى مع مصرف خاص وستؤدي إلى استثمار لا يأتي من الأموال العامة.

(ج) **إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات الأكاديمية للتدريب المتصل بالتجارة والاستثمار.** وستعزز مشاريع الشراكة التي يتم تطبيقها في إطار هذا البند فعالية الجهود الوطنية والدولية في بناء القدرات البشرية في مجال التجارة والاستثمار الدوليين بإنشاء رابطات جديدة بين الأونكتاد وعدد من المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث الرائدة في العالم. وستفعلي هذه المشاريع قضايا تتصل بإعداد وتنفيذ برامج

تدريبية ودورات منهجية تتعلق بموضوعات معينة مثل الدبلوماسية التجارية، ومتاوضات الاستثمار، والتكنولوجيا، والكتابة في التجارة، وما إلى ذلك، واستخدام وسيلة التعلم عن بعد لتنمية الموارد البشرية. وقد مررت في الأسبوع الماضي بتجربة شخصية مثيرة جداً للاهتمام في هذا الصدد عندما شاركت في مؤتمر نظمته بواسطة الفيديو المعهد التقديري للدبلوماسية التجارية في كاليفورنيا، بالتعاون مع جامعة ولاية سان دييغو. وقد أتاح هذا المؤتمر المنظم بواسطة الفيديو للمتحدثين مناقشة قضايا الدبلوماسية التجارية بحضور ٣٠٠٠ شخص في عدة بلدان نامية. ومن المثير للدهشة قلة الموارد المتاحة للتدريب على المتاوضات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وهي قضية بالغة الأهمية للبلدان النامية. وإنني لمقطوعة بأن الإمكانيات التي خلقتها التكنولوجيات الجديدة لا حدود لها تقريباً، ونتوي من خلال مشاريع الشراكة هذه استغلالها إلى أقصى حد ممكن.

(د) **التجارة الذكية: عمليات شراكة للتكنولوجيا.** ستعتمد هذه المجموعة من الشراكات على النجاح الذي حققته شبكة الأونكتاد العالمية للنقط التجارية وسيكون هدفها هو تعزيز قدرة المشاريع في البلدان النامية، وبخاصة المشاريع من أقل البلدان حمواً، على المشاركة في السوق الإلكترونية العالمية الناشئة التي ستتسبّب بلا شك المصدر الرئيسي للقيمة والثروة في القرن القادم. وسيشمل ذلك عمليات شراكة لإنشاء "مجتمعات إجتماعية" لتعزيز التجارة الإلكترونية المأمونة، واتحادات تجمع بين مصالح الشركات الكبيرة للتكنولوجيا المعلومات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات من أجل التجارة الإلكترونية.

(ه) **متابعة مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار.** كما تذكرون، عقد مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار جنباً إلى جنب مع الأونكتاد التاسع لتعزيز وتسهيل التدفقات الاستثمارية الجديدة على البلدان الأفريقية. ويلزم متابعة نتائج هذا الاجتماع.

-١٨- ويمكن ادخال بعض التعديلات على المعلومات المتعلقة بالموضوعات التي سبقناها اجتماع الشركاء من أجل التنمية، وقد يظل الأمر في حاجة إلى إضافة واحدة أو إثنين، خاصة في ميدان تنمية المشاريع. وإنني منفتح بطبيعة الحال لتلقي أيّة تعليقات أو اقتراحات قد تود الوفود تقديمها إلى الأمانة من خلال الاتصالات الثنائية. وسيتاح لكم المزيد من التفاصيل بشأن الاجتماع، مثل برنامجه اليومي، وإشارة أولى إلى المشتركين، إلخ، في الجزء القادم الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية.

-١٩- ومن المخطط عقد اجتماع الشركاء من أجل التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وستكون مدته أربعة أيام عمل.

-٢٠- وأبدت مدينة ليون بفرنسا اهتماماً بإستضافة هذا الاجتماع. وتحرز المحادثات الجارية بين الأمانة والسلطات المحلية تقدماً إيجابياً للغاية، ونتوقع أن نتمكن من التوصل إلى تنازل مرض للطرفين في وقت قريب. ومدينة ليون على استعداد لإتاحة مرافقها الممتازة للمؤتمرات (المرافق التي استخدمت لعقد اجتماع مجموعة السبع في عام ١٩٩٦) ومنشآت بلديتها التاريخية.

-٢١- وأود أيضاً أنأشكر علناً عمدة مدينة ليون، السيد ريمون بار، رئيس وزراء فرنسا الأسبق، على دعمه لهذه المبادرة. إن السيد بار الذي أسمه، الذي جعله انجازات أخرى، إسهاماً كبيراً في إشهار مؤتمرات دافوس دولياً، تلك المؤتمرات التي كانت الرددة للجهود التي بذلت لجمع القطاع الخاص والحكومات معاً، قد أبدى استعداده الشخصي للإسهام في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

المرفق الثالث**الندوة الإقليمية لـأفريقيا****ترتيبيات الاستثمار الدولي: بعد الإنمائي****رسالة من فاس**

وجه المشاركون شكرهم إلى الأونكتاد وحكومة المغرب على تنظيم واستضافة "الندوة الإقليمية: أفريقيا. ترتيبات الاستثمار الدولي: بعد الإنمائي" في فاس في ٢٠-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وحضر الندوة ٥١ ممثلاً من ٢١ بلداً أفريقياً و١٧ مراقباً من منظمات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لـأفريقيا، والمعهد الإسلامي الأفريقي -الأمريكي واتحاد المغرب العربي، فضلاً عن حكومة النرويج والمفوضية الأوروبية. وأبدى المشاركون امتنانهم لحكومة النرويج والمفوضية الأوروبية وحكومة استراليا على الدعم المالي الذي قدمته لهذا الحدث.

ولاحظ المشاركون أن المناقشات الدولية المتعلقة بالاستثمار تزداد تركيزاً، كما انعكس في مداولات الندوة، وتوصلوا إلى أنه يجب أن تكون البلدان على استعداد للمشاركة فيها بفعالية للحفاظ على مصالحها والنهوض بها. وهذا يشمل ضرورة أن تكون البلدان على علم بالمجموعة الكاملة للقضايا التي ينطوي عليها الأمر لتكون في أفضل وضع لتحديد مصالحها.

ولاحظ المشاركون أيضاً أنه في حين أن هناك عدة ترتيبات دون إقليمية للاستثمار في أفريقيا، لا يوجد اتفاق للاستثمار على نطاق القارة تتصدى في إطاره البلدان الأفريقية للقضايا المتعلقة باتفاقيات الاستثمار وتحلل القضايا المعنية بمزيد من العمق وتحدد مصالحها الخاصة. ومقارنة ببلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والカリبي وبمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن أفريقيا تعاني من وضع سيء في هذا الصدد.

ولاحظ المشاركون من ثم أن أحدانياً بهذه الندوة تتسم بأهمية جوهرية لـأفريقيا، وأعربوا عن أملهم في أن يتسعى عقد ندوة أخرى من هذا النوع لـأفريقيا تدرس في تعمق القضايا الرئيسية ذات الصلة بالترتيبيات الدولية، وبخاصة بعدها الإنمائي. ويمكن أن تستفيد ندوة بهذه أيضاً كثيراً من الورقة التقنية التي شرع الأونكتاد في إعدادها بشأن القضايا الرئيسية.

وفي هذا الصدد، لا بد من الاعتراف بأن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى الحصول على عناية ومساعدة خاصة في هذا المجال. ولذلك شجع المشاركون الأونكتاد على استكشاف إمكانية عقد ندوة تعنى بهذه المسائل خصيصاً لصالح أقل البلدان نمواً.

وأكد المشاركون أن عمل الأونكتاد ودعمه في هذا المجال لترتيبيات الاستثمار الدولي يتسمان بأهمية رئيسية للبلدان النامية بوجه عام، وللأمم الأفريقية بوجه خاص. ورحبوا أيضاً بجهود تعزيز تعاون الأونكتاد مع المنظمات الإقليمية المعنية بهذه القضية.

المرفق الرابع

بيان المستشار القانوني الأقدم في الأونكتاد بشأن المنظمات غير الحكومية

(البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

تتعلق تعليقتي بمذكرة أمانة الأونكتاد TD/B/EX(15)/3 Corr.1 المعنونة "المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد". ويحق لنحو ١٧٠ منظمة غير حكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد. وقد أسماء المنظمات في الصفحات من ١٣ إلى ٢٥ من الوثيقة.

وبيت مجلس التجارة والتنمية في الطلبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للحصول على مركز استشاري وفقاً لمعايير اعتمدتها المجلس في عام ١٩٦٨ في المقرر ٤٣(د-٧). وقد أعيد نشر نص هذا المقرر في الصفحات من ٩ إلى ١٢ من الوثيقة. ومن المعايير الواجب استيفاؤها ضرورة أن تكون المنظمة غير الحكومية المقدمة للطلب دولية في هيكلها، مما يعني ضرورة أن يكون لديها أعضاء في أكثر من بلد واحد.

وقد أتى المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفس القاعدة لعدة سنوات. بهد أنه قرر في عام ١٩٩٦ أن يكون من حق المنظمات الوطنية غير الحكومية المشاركة أيضاً مستقبلاً في عمل المجلس وهيئاته الفرعية.

واقتصرت أمانة الأونكتاد، في المذكرة المعروضة عليكم، أن الأونكتاد قد يود ، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يتزور منظمة غير الحكومية أيضاً حق المشاركة في عمل جميع هيئات الأونكتاد. وسيتطلب هذا القرار تعديلاً للنظام الداخلي أعيد نشره في الصفحات من ٩ إلى ١٢ من مذكرة الأمانة. وتبيّن هذه الصفحات بوضوح التدابير على النظام الداخلي للذين يقترح أن ينضمون إليها المجلس.

ولديّ تعليق أود تقديمته في الختام بشأن طبيعة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأونكتاد. فوفقاً للنظام الداخلي، يحق لممثلي المنظمات التي يتم قبولها المشاركة بصفة مراقبين، دون حق التصويت، في الجلسات العامة للهيئات الحكومية الدولية. ويجوز لهم تقديم بيانات شفوية أو خطية بشأن مسائل تتصل ببند مدرج في جدول الأعمال لديهم بحسبه اختصاص أو اهتمام خاص.

المرفق الخامس* **الحضور**

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

سري لانكا	الاتحاد الروسي
سنغافورة	أثيوبيا
السويد	الأردن
سويسرا	اسبانيا
شيلي	استراليا
الصين	أفغانستان
غابون	اكوادور
فرنسا	ألمانيا
الطلبين	إندونيسيا
فنلندا	أوغندا
قطر	أوكرانيا
كوت ديفوار	إيران (جمهورية - الاسلامية)
كوزستاريكا	اييرلندا
كولومبيا	ايطاليا
كينيا	باراغواي
لوكسمبرغ	باكستان
مالطة	البحرين
ماليزيا	البرازيل
مدغشقر	البرتغال
مصر	بلغاريا
المغرب	بنغلاديش
المكسيك	بنما
المملكة المتحدة لبريطانيا	بولندا
العظمى وأيرلندا الشمالية	بوليفيَا
ميانمار	بيرو
الترويج	تركيا
النمسا	ترینيداد وتوباغو
نيبال	تونس
هايتي	جامايكا
الهند	الجزائر
هنغاريا	الجمهورية التشيكية
هولندا	جمهوريّة ترانسنيقيا
الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهوريّة الدومينيكية
اليابان	الجمهوريّة العربيّة السوريّة
اليونان	جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديموقراطية
	جمهوريّة متعدّلّيّاً اليوغوسلافيّة السابقة
	جنوب أفريقيا
	جورجيا
	زامبيا

للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/EX(15)/INF.2 *

-٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

بروبي دار السلام
كازاخستان
الكرسي الرسولي

-٣- وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلين في الدورة.

-٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

-٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الجامعة الأوروبية
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
منظمة المؤتمر الإسلامي
منظمة الوحدة الأفريقية

-٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرية
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
المعهد العالمي لبنوك الادخار
المنظمة الدولية للرؤبة العالمية
